CAC/29 INF/11

May 2006

هيئــة الدستــور الغذائــي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email: Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

A

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة التاسعة والعشرون

المركز الدولي للمؤتمرات، جنيف (سويسرا)، 3 – 7 يوليو/تموز 2006

المشروع وحساب الأمانة المشتركين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي

استعراض الفترة المالية الأولى – 2006

موجز تنفيذي

أعدته أمانة حساب الأمانة

1 – بدأ المشروع وحساب الأمانة المشتركين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي (اختصاراً "المشروع") في عمله في مارس/آذار 2004. وهو يهدف إلى دعم مشاركةٍ أوسعَ نطاقاً وأكثرَ فعالية في تنفيذ عمل هيئة الدستور الغذائي وما يتبعها من لجان ومجموعات عمل وأفرقة مهام. وينصب تركيز المشروع على دعم مشاركة كلّ من: البلدان الأقل نمواً ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، وإن كانت الأخيرة مؤهلة بدورها للحصول على بعض الدعم[1].

[1] حسب تصنيف البنك الدولي، هناك 60 بلداً ضمن فئة البلدان الأقل نمواً ذات الدخل المنخفض، و 45 ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، و 33 ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع.

2– ويُظهر أول استعراض الفترة المالية[2] لهذا المشروع الممتد على 12 سنة، واستناداً إلى معلومات من سجلات إدارة المشروع ومكاتب هيئة الدستور الغذائي ومن استبيانين أنجزتهما البلدان المؤهلة، بجلاء إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف المباشرة الثلاثة للمشروع ومخرجاته. وثمة دليل قوي على أنّ أنشطة المشروع قد ساهمت مباشرةً في هذا النجاح. وقد شهد مخرج *"توسيع نطاق المشاركة"* التحسينات الأكبر، يتلوه مخرج *"تعزيز المشاركة بوجه عام"*. ومن المتوقع أن يشهد مخرج *"تعزيز المشاركة العلمية/الفنية"* تحسينات إضافيةً أيضاً مع قيام البلدان بالمزيد من تنمية قدراتها.

3– لا يندرج بناء القدرات داخل البلدان ضمن النطاق المباشر للمشروع، باستثناء ما يتم من خلال التدريب الخاص بالدستور الغذائي. لكن يتضح من العديد من تقارير البلدان المؤهلة أنّ دعم المشروع لزيادة مشاركتها في الاجتماعات الدولية للدستور الغذائي قد تمخض عن أثر مفيد على تنمية قدرات الدستور الغذائي ورفع مستوى سلامة الأغذية على المستوى القطري؛

4– ينسجم هدف المشروع مباشرةً مع الهدف الخامس لمشروع الخطة الاستراتيجية الجديدة لهيئة الدستور الغذائي. وقد كانت الإنجازات التي حققها المشروع في أول سنتين من عمره إيجابيةً جداً، وهي تلمح إلى أنّ النجاح سيتواصل فيما تبقى من فترة المشروع الممتد على 12 سنة، إن استمر دعم المانحين.

المعالم البارزة للاستعراض

- زادت المشاركة الكلية للبلدان المؤهلة زيادةً ملحوظة منذ بداية دعم المشروع في عام 2004؛
- في فترة 2004–2005، تلقى 338 مشاركاً من 104 بلدان مختلفة الدعمَ للمشاركة في 30 اجتماعاً من اجتماعات هيئة الدستور الغذائي؛
- بين عامي 2004 و 2005، ارتفع عدد المشاركين الذين تلقوا دعماً بنسبة 273 في المائة، وكان هناك زيادة بنسبة 23 في المائة في عدد البلدان التي حصلت على الدعم؛
- كان 60 في المائة من المشاركين الذين حصلوا على دعم في فترة 2004–2005 من البلدان الأقل نمواً ذات الدخل المنخفض
- تظهر تقارير المشاركين لعام 2005 بوضوح وجود مستوىً عالٍ جداً من المشاركة النشطة في الاجتماعات، وكذلك وجود أنشطة مهمة أعقبت تلك الاجتماعات داخل البلدان. وقد لاقت الجلسات التي تسبق الاجتماعات رواجاً واستحساناً ويجب تشجيعها في جميع اجتماعات الدستور الغذائي؛
- في 2005، كان 75 في المائة من المشاركين الممثلينَ الوحيدين من بلدانهم وكان 94 في المائة منهم ضمن وفود ضمّت أربعة أشخاص أو أقل؛

[2] المشروع وحساب الأمانة المشتركين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي. استعراض الفترة المالية الأولى – 2006. متوفر على موقع http://www.who.int/foodsafety/codex/trustfund/en/index4.html

- بلغت مصروفات المشروع في الفترة 2004–2005 ما مجموعه569 320 2 دولاراً أمريكياً؛
- أُنفق ما نسبته 58 في المائة من مصروفات دعم الاجتماعات على المشاركين من البلدان الأقل نمواً ذات الدخل المنخفض؛
- بين عامي 2004 و 2005، زادت ظاهرة قيام بعض البلدان المؤهلة بتمويل مشاركتها ذاتياً وبالكامل في اجتماعات الدستور الغذائي؛
- في 2005، شارك ما نسبته 90 في المائة من البلدان المؤهلة في اجتماعات الدستور الغذائي، حيث قام المشروعُ بتمويل مشاركة 70 في المائة منها كلياً أو جزئياً، بينما قام 20 في المائة من البلدان بتمويل مشاركتها ذاتياً وبالكامل . ووصل 57 في المائة من البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع عند مرحلة مطابقة المستوى المرحلي للتمويل.
- لم تحضر ثمانية من البلدان المؤهلة أياً من اجتماعات الدستور الغذائي في فترة 2004 – 2005. واتسمت مشاركة بعض البلدان المؤهلة الأخرى بالانقطاع من عام 2004 إلى 2005. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات خاصة حيث يتم توفير دعم إضافي لها.
- لم يشارك عدد من البلدان المؤهلة التي تتصدر قائمة البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها (القيمة بالدولار الأمريكي) بفعالية في الأنشطة السابقة للدستور الغذائي على المستوى الدولي؛
- من عام 2003 إلى 2005، بلغ مجموع التبرعات التي تم تلقيها 984 915 2 دولاراً أمريكياً. وقدّم 12 طرفا مانحاً ما مجموعه 24 تبرعاً تفاوت مقدارها ما بين 000 28 دولار و 000 715 دولار.
- وحظيت حزمة التدريب الخاصة بالدستور الغذائي والدورات التدريبية حول الدستور الغذائي بتقدير البلدان المؤهلة؛
- ستزيد فائدة هيئة الدستور الغذائي لبعض البلدان الأعضاء، لو كان لها تأثير أكبرُ على جدول أعماله؛
- إنّ الالتزام السياسي؛ والسياسات والإدارة القطرية في مجال سلامة الأغذية؛ وتشريعات سلامة الأغذية؛ ومشاركة أصحاب المصلحة تبدو جميعاً عناصر بالغة الأهمية لإحراز تقدم على صعيد سلامة الأغذية. وقد أعربت البلدان عن حاجتها الماسة للمزيد من المساعدة الدولية في هذه المجالات.

توصيات لتعزيز المشروع وتطوير الدستور الغذائي بوجه عام:

1– إبراز مكانة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إدخال تحسينات طفيفة على شروط المشروع؛

2– تنفيذ استراتيجيات لتشجيع البلدان المؤهلة ذات النشاط الأقل، والتي تعد من بين كبار البلدان المصدرة للأغذية والمستوردة لها، على أوسع مشاركة في عمل الدستور الغذائي؛

3– تشجيع مشاركة متواصلة، عاماً تلو عام، لجميع البلدان المؤهلة في اجتماعات الدستور الغذائي، مع تشجيع زيادة المشاركة الممولة ذاتياً ولا سيما في حالة بلدان المجموعة 2 والمجموعة 3؛

4– تشجيع القائمين على تنظيم اجتماعات الدستور الغذائي على ترتيب جلسات توجيه سابقة للاجتماعات وحثّ المندوبين الأقل خبرةً على المشاركة فيها؛

5- تشجيع التدريب باستخدام حزمة التدريب الخاصة بالدستور الغذائي وتقديم المزيد من الدعم لهذا التدريب من خلال المشروع؛

6- يجب أن يشمل التدريب في مجال الدستور الغذائي مسائل مثل كيفية التأثير على جدول أعمال الدستور، وكيفية تسهيل عمل جديد والشروع به في إطار هيئة الدستور الغذائي وغيرها من الأجهزة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وغير ذلك، من أجل أن يبقى الدستور الغذائي مفيداً وملائماً لجميع الأعضاء.

7- تشجيع البلدان على تحديد فرص المساعدة الدولية ومتابعتها بفعالية بغية تحقيق الأولويات القطرية المحددة على صعيد سلامة الأغذية والرقابة عليها؛ وتشجيع أن تتعاون الهيئات المانحة مع المتلقين وأن تتفادى وجود تبعية متبادلة بينها وبينهم؛

8- إجراء عمليات تفتيش دورية لرصد أنشطة المشروع وتأثيره بغية تحديد احتياجات الدعم الجاري للبلدان المؤهلة.